اقتصاد

«محروقات» لـ«الوطن»:

تخصيص الأعزب في دمشق بكمية ٢٠٠ لتر بالسعر الصناعي مع شرط!

| رامز محفوظ

كشف مصدر مسؤول في شركة المحروقات لـ«الوطن» أن فرع دمشق بدأ حالياً بتوزيع مادة مازوت التدفئة للأعزب في دمشق بالسعر الصناعي، أي بسعر ٢٩٦ للتر الواحد، بشرط أن يتقدم المواطن الأعزب سواء كان سورياً أو غير سوري بإثبات إقامة لشركة المحروقات، مشيراً إلى أن مخصصات الأعزب هي ٢٠٠ لتر فقط، ويحصل عليها بالسعر الصناعي حصراً.

وبالنسبة لموضوع تخصيصه بكمية ٥٠ لتراً بالسعر المدعوم، لفت المصدر إلى أن تزويد الأعزب بمادة مازوت التدفئة بالسعر المدعوم هو موضوع قيد الدراسة، ولم يصدر حتى تاريخه أي قرار بهذا الخصوص من شركة المحروقات.

وأشار المصدر إلى أن مادة مازوت التدفئة متوافرة والمخازين جيدة وليس هناك أي نقص في المادة، مبيناً أن أي عائلة سجلت على المادة ستحصل عليها.

هذا وكان قد أكد مدير عام الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية «محروقات» مصطفى حصوية بأنه يمكن للشخص الأعزب التسجيل للحصول على مازوت التدفئة، وذلك بعد إثبات الإقامة وتقديمها إلى لجنة المحروقات في المحافظة التي بدورها تعد قائمة خاصة بهم يمكن من خلالها منحهم ٥٠ لتراً فقط.

وبخصوص توزيع مازوت التدفئة في القنيطرة بين المصدر أن آلية التسجيل على المادة في القنيطرة تختلف عن دمشق، لافتاً أنه في محافظة القنيطرة تم تفعيل البطاقات الذكية جميعها هناك لكونها تتألف من عدة قرى، ويتم توزيع المازوت على العائلات من خلال سيارات التوزيع التي توزع المادة على القرى بالتسلسل بكمية ١٠٠ لتر للعائلة الواحدة.

هذه قصة السوريين مع «السورية للتأمين»

دفعوا ١٣,٦ مليار ليرة وحصلوا على ٦,٣ مليارات

دفعوا ٤,٩ مليارات ليرة تأمين إلزامي حصلوا على ١,٢ مليار

دفعوا ٥,٢ مليارات ليرة تأمين صحي حصلوا على ٥ مليارات

| عبد الهادي شباط

بلغت قيمة أقساط التأمين الإجمالية في المؤسسة العامة السورية للتأمين نحو ١٣,٦ مليار ليرة سورية خلال النصف الأول من العام الجاري (٢٠١٩)، بزيادة مقدارها ١٢,٩٪ عن النصف الأول من العام الماضي، في المقابل بلغت قيمة التعويضات الإجمالية نحو ٦,٣ مليارات ليرة، بمعدل زيادة ٩,٥٪ عما كانت عليه التعويضات في النصف الأول من العام الماضي.

وبحسب تقرير للمؤسسة (حصلت «الوطن» على نسخة منه) فقد استحوذ التأمين الصحي على ٥,٢ مليارات ليرة من إجمالي الأقساط، بما يعادل ٣٨٪، على حين سجل إجمالي التعويضات في الصحي ٥ مليارات ليرة وهو ما يمثل ٨٠,٤٪ من إجمالي التعويضات.

هذا وحلّ التأمين الإلزامي في المقام الثاني من جهة الأقساط بقيمة ٤,٩ مليارات ليرة، بما يعادل نحو ٣٦,٦٪، مقابل إجمالي تعويضات ١,٢ مليار ليرة، وهو ما يمثل ١٩٪ من أجمال التعويضات للنصف الأول من العام الجاري، على حين جاء التأمين على الحريق في المقام الثالث بواقع أقساط ١,٣ مليار ليرة وبمعدل ٩,٣٪ من الإجمالي، مقابل ١٣,٨ مليون ليرة حجم التعويضات تمثل ٠,٢٢٪ من كتلة التعويضات للنصف الأول من هذا العام.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين المدير العام السورية للتأمين إياد زهراء أن المؤسسة تتحمل سنوياً نحو ٤,٥ مليارات ليرة من حجم المطالبات في التأمين الصحي نظراً لأهمية هذا الملف، والتوجيهات الحكومية في ضرورة الحفاظ على التأمين الصحي للعاملين في الجهات العامة في القطاعين الإداري والاقتصادي.

وأوضح أن آلية العمل في التأمين الإلزامي مع شركات التأمين تقوم على تخصيص كل شركة بما يعادل ٢٠٪ من إجمالي إنتاجها من العقود لكل ربع بما لا يتجاوز إجمالي عقود التأمين الإلزامي لكل الشركات في القطاع الخاص بمليار ليرة سنوياً.

وبين المدير أن المؤسسة تمتلك مهارات ومتراكمة في العمل التأميني وطرق اكتتابها على الأخطار والأسعار الفنية والمنطقية التي تتعامل بها بما يعزز ثقة المتعاملين معها من القطاعين العام والخاص، إضافة لإدارة محفظة التأمين الصحي التي تجاوز عدد المؤمنين لديها ٧٠٠ ألف مؤمن واعتماد نماذج تغطيات تمينية متعددة لباقي فروع التأمين.

ولفت إلى أن المؤسسة تعمل على مواكبة التغييرات ومتطلبات المجتمع في تغطية أخطار مختلفة ومتنوعة وخاصة منها التي فرضتها سنوات الحرب الماضية ضمن سقوف تغطية مقبولة وعلى عاتق المؤسسة بعد انكفاء المعيدين الخارجين عن قبول التغطيات من السوق السورية وبعد ارتفاع أسعار إعادة التأمين بشكل كبير جداً.

وحول سوق التأمين والمنافسة مع شركات التأمين الخاصة بين أن المنافسة مازالت محصورة بالمنافسة السعرية فقط، وبقيت قرارات العمل تحقق جزءاً من الدعم لأعمال المؤسسة في نقطة حماية وتأمين المؤسسات الحكومية، وفي المقابل تحمل المؤسسة هم الانطلاق بمشاريع حقيقية في إدارة وتشغيل محافظ تأمينية وفق متطلبات القرارات الحكومية، منوهاً بأن شركات التأمين العاملة حالياً في سوق التأمين تحقق توازناً من جهة تأمين متطلبات السوق المحلية، على حين لابد أن تتواكب أي حالة تطور في النشاط الاقتصادي وخاصة المصرفي بما يقابلها من شركات تأمين، نظراً لترابط العلاقة بين القطاع المصرفي والتأمين، وأن المؤسسة تسعى لتأمين لتحقيق خدمات أفضل وجودة أعلى عبر تطوير برامج عملها.

حلّ الجمعيات السكنية «شغّال».. ٣٦٨ جمعية تم تصفيتها معظمها في دمشق و١٥٢ جمعية قيد الحل!

| صالح حميدي

كشف الاتحاد العام للتعاون السكني عن مجموع مدفوعات الأعضاء في كل الجمعيات السكنية التابعة للاتحاد التي بلغت ١٩٧ مليار ليرة سورية، ولا تشمل جمعيات إدلب والرقة ودير الزور.

وذكر بيان له حول واقع حركة التعاون السكني في سورية (حصلت «الوطن» على نسخة منه) أن مدفوعات أعضاء جمعيات محافظة حلب كانت الأكبر، إذ بلغت ٦٥,٣ مليار ليرة، ثم ريف دمشق ٤١,٤ مليار ليرة، وبعدها حمص بنحو ٣٧ مليار ليرة، وسجلت مدفوعات أعضائه في باقي المحافظات أرقاماً من ١٤ مليار وما دون وصولاً إلى مليار ليرة.

هذا وكشف الاتحاد عن مبلغ ٣٦,٤ مليار ليرة، يشكل قيمة الأراضي المشتراة من الجمعيات السكنية ولم يتم المباشرة بإشادة البناء عليها، واستحوذت دمشق على المبلغ الأكبر بقيمة ٢٥,٦ مليار ليرة، ثم ريف دمشق بقيمة ٦,٣ مليارات ليرة وحلب نحو ١,٢ مليار، ومثلها في اللاذقية، وبمبالغ أقل في باقي المحافظات.

على حين بلغ مجموع المشروعات الإنشائية المنفذة من الجمعيات ٢٠٢,٥ مليار ليرة، ودفع أكثر هذه المبالغ على المشاريع السكنية في حلب، إذ بلغت قيمتها ٦٢,٨ مليار ليرة، ثم بدمشق وقيمتها ٥٥,٨ مليار ليرة، ثم في ريف دمشق وقيمتها ٢٩,٣ مليار ليرة، و١٦,٧ مليار في حمص، و١٣,٢ مليار ليرة في اللاذقية، و٤,٥ مليارات ليرة في كل من حماه والحسكة.

وسجل بيان الاتحاد ٣٦٢ جمعية متوقفة عن العمل، منها ١٣٤ جمعية في ريف دمشق و١٠٧ في الحسكة و٢٥ في دمشق و٢٤ في حلب ومثلها في حمص و٢٣ في درعا و١١ في طرطوس و٧ في القنيطرة و٦ في السويداء وجمعية واحدة في حماة.

وكان وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف قد أصدر عدة قرارات قبل نحو عشرة أيام حلّ بموجبها ٢٤ جمعية سكنية، إضافة إلى قرارات قادمة تتضمن حل وتصفية ٧ جمعيات أخرى في الوقت القريب.

وتعمل وزارة الأشغال على استكمال الإجراءات للانتهاء من دراسة وضع ١٣١ جمعية سكنية سيكون مصيرها الحل والتصفية، وقد أصدرت الوزارة قرارات دمج عدد من الجمعيات وقلصت بعضها من ٤٥ جمعية إلى ١٥ ويتم الآن دراسة دمج عدد من الجمعيات في ١٢ جمعية.

وتهدف الوزارة من وراء هذه الإجراءات إلى تصويب عمل قطاع التعاون السكني ووضعه على السكة الصحيحة بحيث يسهم بشكل إيجابي في ممارسة مهامه المنوطة به.

كما تعمل وزارة الأشغال العامة والإسكان أيضاً على معالجة وضع ٢١٩ جمعية سكنية خلال هذا العام وهي بصدد إعداد مشاريع حل ودمج جمعيات أخرى في الأيام القادمة.

وذكر البيان أن إجمالي عدد الجمعيات في سورية يبلغ ٢٥٠٦ جمعيات، موزعة على ١٤ محافظة، وتستحوذ حلب على العدد الأكبر وتضم ٥٠٦ جمعيات سكنية، ثم دمشق ٤٢٠ جمعية، وريف دمشق ٣٢٥ جمعية، واللاذقية ٢٢٧ جمعية، وحمص ١٩٢ جمعية، وطرطوس ١٣٤ جمعية، وإدلب ١٣٢ جمعية، وحماة ١٣١ جمعية، والحسكة ١٢٣ جمعية، والرقة ١٢٢ جمعية، وأقل من ذلك في باقي المحافظات.

وتضم هذه الجمعيات ما يزيد على ٥٧٩,٦ ألف منتسب، وما يقارب ٩٢,٣ ألف مكتتب، ونحو ٩١,٣ ألف مخصص، و٢٢٠,٢ ألف مستفيد.

وبلغ عدد الجمعيات التي تم الانتهاء من حلها وتصفيتها ٣٦٨ جمعية، جلّها بدمشق بواقع ٢٤٥ جمعية، تليها ريف دمشق ٨١ جمعية، و٢٠ في طرطوس و١٥ في حماة و٤ في الحسكة و٣ جمعيات في اللاذقية، والمقترح حلها وتصفيتها ١٥٢ جمعية، منها ٤٣ جمعية في ريف دمشق و٤٢ في اللاذقية و٣٥ في حمص و١٧ في الحسكة وأقل في باقي المحافظات.

واقترح دمج ٦٦ جمعية، مشيراً إلى وجود ٢٢ جمعية مشتركة في بعض المحافظات وهناك ٧٥ جمعية تدار من مجالس إدارة مؤقتة.

التدخل الإيجابي لا يعني إلغاء دور التجار

نجم لـ«الوطن»: التفتيش على قروض السورية للتجارة قبل الدمج

| علي محمود سليمان

صرح مدير المؤسسة السورية للتجارة أحمد نجم لـ«الوطن» بأن لجان التفتيش والتدقيق مستمرة بعملها فيما يتعلق بالقروض المتعثرة للمؤسسات الثلاث (الاستهلاكية والخزن والتسويق وسندس) التي دمجت لتشكيل السورية للتجارة، كما يتم التدقيق في هذه القروض من جهات مختلفة.

وفي سياق مرتبط بعمل المؤسسة، أوضح نجم أنه بدأ العمل للتوسع الأفقي للمؤسسة في المحافظات، وذلك من خلال التعاون مع وزارة الإدارة المحلية والبيئة والمحافظين، إذ تم التعميم إلى جميع الوحدات الإدارية والبلديات والتجمعات العمالية والسكانية لتأمين صالات ومنافذ بيع للسورية للتجارة، إن كان في مقرات البلديات أو الأبنية التابعة لها، وذلك ضمن خطة الحكومة لزيادة حجم التدخل الإيجابي من المؤسسة، وزيادة عدد منافذ البيع لتصل إلى ثلاثة آلاف صالة في المحافظات.

وبيّن نجم أنه تم تأمين عدد من هذه المنافذ ويجري العمل على تأمين العدد الباقي، وحين الانتهاء من هذه الإجراءات سيتضح الرقم النهائي، موضحاً بأن المؤسسة مستعدة لتجهيز هذه الصالات والمنافذ في وقت قصير حين يتم تسلمها، ليتم طرح المنتجات والسلع فيها بأسعار منافسة ومخفضة عن أسعار الأسواق.

ولفت نجم إلى الطرح الذي قدم في مجلس الشعب حول السماح للمؤسسة السورية للتجارة بالاستيراد بشكل مباشر؛ بأنه إجراء يحتاج إلى تعديلات في الأنظمة والقوانين، ولكن المؤسسة تقوم برفع طلبات لمؤسسة التجارة الخارجية بالكميات المطلوب استيرادها من السلع والمواد لتستمر السورية للتجارة بتدخلها الإيجابي في الأسواق، إذ إن الكميات التي يتم استيرادها إنما هي لتغطية حاجة المؤسسة على المدى الطويل، بينما تتم تغطية حاجة المؤسسة على المدى القصير والمتوسط من نسبة الـ١٥ بالمئة التي تخصم من إجازات الاستيراد للتجار، ويتم استلامها في المرفئ، وهي تكون ممولة بالسعر المحدد من مصرف سورية المركزي.

وأشار نجم إلى أن الحديث عن ضعف تدخل المؤسسة وعدم قدرتها على تغطية السوق يعتبر غير دقيق، فلا يمكن للمؤسسة أن تغطي كامل احتياجات السوق وحدها، ولا يمكن مقارنة ١١٢٥ صالة تتبع للمؤسسة مع حجم الأسواق الضخمة في المحافظات، وبالأساس فإن التدخل الإيجابي للمؤسسة لا يعني إلغاء دور التجار والأسواق، وإنما تقديم بديل للمستهلك في التشكيلة السلعية والسعرية، وضبط الأسعار إلى أقصى حد ممكن، فبدلاً من احتكار بعض التجار للأسعار والسلع يصبح لدى المستهلك خيار ثانٍ من خلال صالات السورية للتجارة، وأكبر مثال هو افتتاح صالات اللحوم والفروج والأسماك التي تبيع بأسعار مخفضة ومنافسة، لذا تشهد إقبالاً كبيراً، إضافة إلى الإقبال الشديد على المواد الغذائية التي تباع في المؤسسة ومنها ما يتم وضعه بالأمانة من التجار والشركات، التي وصل عددها إلى ٢٠ شركة وضعت منتجاتها بالأمانة ضمن صالات السورية للتجارة.

وتحدث نجم عن خطة السورية للتجارة للدخول في قطاع الألبسة بشكل أوسع من خلال نوعية معينة وبالتعاقد مع موردين بنوعيات جيدة ومنافسة بالأسعار، مع وجود احتمال للوصول إلى مرحلة التصنيع المباشر من المؤسسة.

الإصدار رقم «٢»

قرار الحكومة تمويل المشروعات عبر الدين العام.. ما له وما عليه

| د.رشا سيروب

في شباط من العام الحالي أعلن مصرف سورية المركزي عن الإصدار رقم (١) بطرح شهادات إيداع بقيمة اسمية للشهادة ١٠٠ مليون ليرة سورية، وبمعدل فائدة ثابت ٤,٥ بالمئة في أجل سنة واحدة استحقاقها شباط ٢٠٢٠، وتم الاكتتاب من قبل ١٦ مصرفاً خاصاً وعاماً بمبلغ إجمالي قدره ١٣٠,٨ مليار ليرة سورية، وهو بذلك يعتبر أول دين حكومي يتم التصريح والاعتراف به رسمياً.

وفي جلسة مجلس الوزراء التي انعقدت يوم الأحد في ٢٩ أيلول ٢٠١٩ قرر مجلس الوزراء تمويل المشروعات الاستثمارية والحيوية الاقتصادية والخدمية من خلال طرح سندات وأذونات خزينة عامة؛ فهل بدأت الحكومة استخدام أدوات مالية جديدة تمت المناداة بها منذ سنوات لتمويل عجز الموازنة بدلاً عن المأخوذ من الاحتياطي؟ وهل سيعلن مصرف سورية المركزي عن الإصدار رقم (٢) عن شهادات إيداع جديدة؟ وكم هي المبالغ المتوقع استثمارها في شهادات الإيداع؟

اقتصر الإصدار رقم (١) على شهادات إيداع بأجل استحقاق سنة واحدة تم خلاله توفير تمويل بقيمة ١٣٠,٨ مليار ليرة، بتكلفة وقدرها ٥,٨٨ مليارات ليرة، أي ما نسبته ٧ بالمئة من ضريبة الأرباح الحقيقية في القطاعين العام والخاص في موازنة ٢٠١٩، وهي تكلفة ما زال بالإمكان القول إنه يمكن تحملها، لكن هل سيقتصر الإصدار رقم (٢) على أجل استحقاق سنة واحدة أيضاً أم بآجال مختلفة، وما هو معدل الفائدة الذي سيطبقه خاصة إذا علمنا أن مصرف لبنان رفع معدلات الفائدة لديه إلى ٨ بالمئة؟

في العمق

يبلغ حجم الاعتمادات الاستثمارية في موازنة ٢٠٢٠ والتي تمت مناقشتها في المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ١٣٠٠ مليار ليرة، وباعتبار أن وسطي عجز الموازنة بلغ خلال السنوات ٢٠١٧-٢٠١٩ ما يقارب ٢٥ بالمئة من إجمالي الاعتمادات، فهل يمكن التعويل على الإصدار رقم (٢) في تأمين ٢٥ بالمئة من موازنة ٢٠٢٠ أي ما يقارب ١٠٠٠ مليار ليرة؟

تعتبر شهادات الإيداع أداة تمويلية تلجأ إليها الحكومات من أجل تمويل العجز في الموازنات العامة للدولة أو من أجل ضبط السيولة، وبالتالي تعتبر إحدى أدوات السياسة النقدية من أجل ضبط معدلات التضخم، بمعنى آخر هي استدانة الحكومة مبلغ من المال مقابل سداده بعد فترة زمنية.

وفقاً للإصدار رقم (١) والذي اشترط أن يكون الحد الأقصى لعدد شهادات الإيداع المسموح الاكتتاب بها للجهة المؤهلة الواحدة ألا يتجاوز ١٠ بالمئة من حجم السيولة في كل مصرف، أي إن السيولة المرجو توافرها تقريبياً في المصارف التقليدية تقارب ١٠ تريليونات ليرة، هل لدى مصارفنا المحلية هذه السيولة والتي تشير التقديرات أنها لا تتجاوز ٣ تريليونات ليرة؟ وفي حال تم تأمين هذه المبالغ هل يمكن للخزانة العامة للدولة تحمل أعباء خدمة الدين التي تساوي ٤٥ مليار ليرة (إذا افترضنا بقاء معدل الفائدة نفسه في الإصدار الأول ٤,٥ بالمئة) والتي تعادل ٥٠ بالمئة من الضرائب على الأرباح الحقيقية للقطاعين العام والخاص.

إن تمويل الموازنة العامة عن طريق شهادات الإيداع تعتبر من أفضل طرق التمويل مقارنة بتمويل العجز الذي ينجم عنه عادة ارتفاع في معدلات التضخم أو مقارنة بالقروض من مؤسسات أو جهات دولية والتي تطلب تطبيق بعض الإجراءات أو تضع بعض الشروط بصرف النظر عن ملاءمتها للاقتصاد السوري؟ لكن هذا لا يعني أن شهادات الإيداع خيار جيد بالمطلق لا يتخلله مخاطر، إذ تكمن مخاطره في شقين: الأول هو زيادة حجم الدين العام للدولة وما يترتب عليه مستقبلاً من التزامات ستؤثر في سيرورة عملية التنمية أو قد تعوقها، والثاني ينشأ نتيجة تمويل نفقات جارية غير منتجة أو تمويل مشروعات استثمارية ذات معدل عائد اقتصادي أقل من معدل الفائدة، وما يترتب عليه من إمكانية التعثر في سداد الدين وخدمة الدين.

أما من حيث قدرتها على ضبط السيولة المحلية والتأثير في معدلات التضخم التي يعود سببها إلى زيادة المعروض النقدي، باعتقادنا أنه لن يكون لها تأثير واضح وملموس، إذ إنه حتى لو تم فعلياً الاكتتاب على شهادات إيداع بقيمة إجمالية تريليون ليرة أنها لا تشكل أكثر من ١٠ بالمئة من النقد المتداول خارج المصارف والودائع تحت الطلب في عام ٢٠١٠، وبالتالي فهي أقل بكثير إذا ما أخذنا بالحسبان زيادة السيولة خارج الجهاز المصرفي وعدم توافر السيولة الكافية داخل المصارف المؤهلة للاكتتاب على شهادات الإيداع، فضلاً عن أنه في ظل انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم يعتبر الاستثمار في سندات الخزينة غير مجزٍ اقتصادياً وسيجعل من حيازة سندات الخزينة أقل جاذبية، وبالتالي سنجد إحجاماً عن الاستثمار فيها رغم أن سندات الخزينة تعتبر أكثر الأدوات المالية أماناً ومعدومة المخاطر.

الغاية المرجوة

كي تحقق سندات وأذونات الخزينة وشهادات الإيداع الغاية المرجوة منها حيث ضبط السيولة وتوفير التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية، يجب العمل على ربط معدلات الفائدة بمؤشر أسعار المستهلك من أجل خلق حافز للمستثمرين بالتعامل مع تلك السندات والشهادات على أنها خيار استثماري جيد، مع ضرورة توجيه هذه الأموال (الديون) في تمويل مشروعات استثمارية ذات عائد اقتصادي أعلى من معدل الفائدة بحيث يستطيع المشروع أن يضمن قدرة الحكومة على تسديد الدين وخدمة الدين.

والأهم من كل ما سبق هو العمل على زيادة الإيرادات العامة للدولة من الضرائب المباشرة فهي الأقدر على ضمان توافر الموارد المالية الكافية لتمويل أوجه الإنفاق المختلفة فضلاً عن أنها أداة عادلة في توزيع الدخول والتي نحن بأمس الحاجة إليها نتيجة تركز وتراكم الثروة لدى فئة قليلة جداً وزيادة مستوى وحدة الفقر لدى أغلبية المواطنين.